د/عبد الناصر براني جامعة الامير عبد القادر قسنطينة
ط د/ معاذ ميحي جامعة الامير عبد القادر قسنطينة.

واقع وأفاق النظام المالي الإسلامي في الجزائر.

مقدمة:

شهد النظام المالي الإسلامي تطورات كبيرة مما ساهم في إتساع إنتشاره عبر مختلف القارات والدول، وإتساع مؤسساته وزيادة حجم أصولها وتنوع صيغه وآلياته المختلفة والمتعددة منها ماهو ربحي، ومنها ماهو غير ربحي(تضامني) كل هذه الأساليب تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاديات الدول،كما أثبت النظام المالي الإسلامي كفاءته في مواجهة الأزمات المالية العالمية وبعود ذلك لآلية نظام المشاركة بدل من سعر الفائدة التي تسبب الهزات المالية، وفي هذا السياق العديد من الدول تبنت هذا النظام إما بنموذج كامل لنظامها المالي والمصرفي مثل السودان، باكستان، إيران، أو بنموذج جزئي مثل ماليزيا، أندونيسيا ودول الخليج، أو بنموذج جزئي متدرج حديث مثل دول المغرب العربي ومن بينها الجزائر التي حقيقة كانت الأرض الخصبة لهذه النظام، إلا أن التردد والتأخر الكبير في بداية توطين هذا النظام لدواعي سياسية وإيدولوجية ساهمت كثيرا في تأخير توطينه، ولكن الأن أصبح المشروع خاصة مع بداية سنة 2020 بدأت النصوص القانونية والتشريعية لمختلف مؤسسسات المالية الإسلامية ترى النور مع بداية تجسيدها على أرض الميدان.

إشكالية البحث:

إنطلاقا من ذلك يحق لنا طرح سؤال إشكالية البحث: ماهو واقع وأفاق النظام المالي الإسلامي في الجزائر ؟

المحور الأول: ماهية النظام المالي الإسلامي

أولا-/ مفهوم خصائص النظام المالي الإسلامي:

1-/ تعريف النظام المالي الإسلامي

حيث يعرفه أحمد طه العلجوني بأنه:" مجموعة من المؤسسات والقوانين والأنظمة، والتقنيات التي يكون من خلالها إيجاد الأصول المالية وتداولها، ويكون من خلالها إنتاج وتوزيع الخدمات، وتخصيص الأموال بناءا على العائد المتوقع من الإستثمار، وذلك على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والتكامل مع السياسة المالية العامة، ومؤسسات الزكاة والوقف وغيرها من المؤسسات العامة، بهدف تحقيق التشغيل الأمثل للموارد وتحقيق الرفاهية للمجتمع"[1].

وعليه نخلص إلى أن النظام المالي الإسلامي هو النظام البديل على الأنظمة التقليدية القائمة على أساس سعر الفائدة(الربا)، ويتضمن النظام المالي الإسلامي شقين، الأول وهو النظام المالي الإسلامي الربحي والتي تتوزع في إطاره نتائج العملية الاستثمارية بشكل عادل على الأطراف المشاركة فيها[2]، والثاني النظام المالي الإسلامي الغير ربحي(التضامني) والذي لايهدف لتحقيق الربح بل الغرض منه تحقيق التعاون والتكافل الإجتماعي وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وتقوم الزكاة والأوقاف بهذا الشق.

2-/ خصائص النظام المالي الإسلامي

تتعدد خصائص التمويل الإسلامي المرتبطة بمفهومه وأهمها[3] :

---

[1] أحمد طه العجلوني، مقمة في نظرية التمويل الإسلامي وأدواته،- مدخل مالي معاصر-، جامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية، ص 36.

[2] صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، 2001م، ص 25.

[3] جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق (الطريق الثالث)، مركز الإعلام العربي،الجيزة، مصر، الطبعة الأولى، 2000 ، ص60-62

أ-/ الإعتدال والوسطية: من أهم خصائص النظام المالي الإسلامي الإعتدال والتوسط في الحرية الإقتصادية للأفراد متروكة لهم بما لاتضر المصلحة العامة، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أصلان يتوازيان، وكلاهما يكمل الآخر ولكل مجاله ، فالسوق يقومه ويقويه تدخل الدولة والملكية الخاصة تتكامل مع الملكية العامة لتغطية احتياجات المجتمع.

ب-/ التضامن والتكافل الإجتماعي: النظام المالي الإسلاميقائم على أسس تضامنية وتكافلية اجتماعية بما يحقق التوزيع العادل للثروة وفق أصوله الأخلاقية ويساهم في التنمية الاجتماعية من خلال المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات التمويل الإسلامي.

ج-/ المنهج التنموي: يعمل على إشتراك عناصر الإنتاج والتعاون بين عنصري(المال، العمل) من أجل تحقيق التنمية الشاملة لمختلف القطاعات على أساس القواعد التي يقوم عليها التمويل الإسلامي.

د-/ الإنفتاح والتعاون مع العالم الخارجي: يشجع النظام المالي الإسلامي التعامل مع الأفراد والمؤسسات، والانفتاح على الحكومات والاقتصاديات الأجنبية والمؤسسات المالية الإسلامية الدولية من أجل الاستفادة مما لدى العالم الخارجي من الموارد والتقنيات والخبرات من أجل التحسين من أداء الاقتصاد الوطني والمساهمة في الاقتصاد الدولي.

ثانيا: -/ الضوابط الحاكمة لعمل النظام المالي الإسلامي

يتميز النظام المالي الإسلامي بمراعاته في مختلف أنشطته التمويلية والاستثمارية لمجموعة من الضوابط التي تحكمها أحكام الشريعة الإسلامية، والتي يتميز بها على التمويل بسعر الفائدة (الربوي) وتتمثل في :

1-/ ضابط عدم التعامل بالربا أخذا وعطاءا: جوهر النظام المالي الإسلامي في عدم التعامله بالربا(سعر الفائدة)، لحرمة التعامل بالربا في قول تعالى: « وأحل الله البيع وحرم الربا»، حيث إن جميع المؤسسات المالية الإسلامية لا تتعامل بالفائدة وإنما تتعامل بصيغ التمويل الإسلامي

التي تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، واستحقاق الربح من خلال عمليات تبادل حقيقية[4].

2-/ ضابط منع الغرر والميسر والقمار: من بين ضوابط النظام المالي الإسلامي ضابط منع الغرر، وكل ما كان تحته كالميسر أو القمار وكل الممارسات غير الأخلاقية كالغبن والتدليس وكل هذه محرمة في الشريعة الإسلامية ، حيث الغرر هو اختلال في الصيغة التعاقدية والتي تؤدي إلى فساد العقد[5].

3-/ضابط منع تمويل النشاطات المحرمة: من أهم ضوابط النظام المالي الإسلامي عدم تمويل الأنشطة المحرمة، وهذا ما يتميز به النظام المالي الإسلامي عن غيره من الأنظمة التقليدية حيث يدعو إلى الالتزام بالقواعد الأخلاقية، فجميع المؤسسات المالية الإسلامية لا تسمح بتمويل أي نشاط استثماري أو تجاري يتعارض مع المنظومة الأخلاقية للإسلام مثل: إنتاج الكحول، والتبغ والمواد الإباحية، إنتاج لحوم الخنازير، ألعاب وصالات القمار.[6]

4-/ضابط الإلتزام بتمويل الأولويات الشرعية: مراعاته لمقاصد الشريعة الإسلامية والتي تعني تحقيق المصلحة العامة للناس "جلب المصالح ودرء المفاسد "، حيث أن التمويل الإسلامي قائم على أحكام الشريعة الإسلامية التي تحفظ هذه المقاصد من جانب الوجود ومن من جانب العدم، فمن جانب الوجود يعتبر الإسلام المال الذي هو محل المعاملات من الضروريات التي لاتستقيم الدنيا والآخرة به، ولذلك دعا الإسلام إلى اكتساب المال وتوفيره، وأما من جانب العدم فقد حرم الإسلام الاعتداء على المال، ومنع إضاعة الأموال وتبذيرها، بالإضافة إلى مراعاة التمويل

---

[4] غسان محمود إبراهيم و منذر القحف، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000، ص 171.

[5] عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس،عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013م، ص 36- 37- بتصرف-.

[6] موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل استرايجي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سكيكدة، الجزائر ،2013، ص 120.

الإسلامي في مختلف نشاطاته التمويلية إلى الأولويات الشرعية من الضرويات إلى الحاجيات إلى التحسينيات[7].

ثالثا-/ مكونات النظام المالي الإسلامي: يتكون النظام المالي الإسلامي من المؤسسات المالية الإسلامية الربحية(المصارف الإسلامية، وشركات التأمين التكافلي، الأسواق المالية الإسلامية، صناديق الإستثمار الإسلامية) ومن المؤسسات المالية الإسلامية الغير ربحية التضامنية(مؤسسة الزكاة، مؤسسة الأوقاف).

1-/المؤسسات المالية الإسلامية الربحية:

أ-/ المصارف الإسلامية: وهي تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الإستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك فيما يخص عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذا وعطاءا، ونظرا لهذه الطبيعة المتفردة لهذه المؤسسات فقد أطلقت عليها أسماء عديدة مثل بنوك المشاركة وبنوك التمويل البديل وحتى بنوك التمويل الأخلاقي[8].

يعتبر القطاع المصرفي الإسلامي هو المسيطر والمهيمن في النظام المالي الإسلامي حيث يمثل مايقارب 72.4 % من إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية في العالم حوالي بقيمة1.7 تريلون دولار، حيث لاتزال أصول النشاط المصرفي الإسلامي تتزايد من إجمالي القطاع المصرفي، حيث حقق قطاع المصرفية الإسلامية الإسلامية نموا مقداره 12.7 % في سنة 2019م، مقارنة بمعدل نمو0.9 % في سنة 2018م من إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية[9].

ب-/ شركات التأمين التكافلي: تعرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التأمين التكافلي بأنه عبارة عن:" إتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار

[7] محمد عثمان شبير، المدخل إلى فقه المعاملات المالية (المال /الملكية/ العقد)، دار النفائس، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2010م، ص 31- بتصرف-.

[8] شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية مقارنة-، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 30.

[9] تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2020، مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع إشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، (صندوق) يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقا للوائح والوثائق، ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين وأستثمار موجودات الصندوق"[10].

بلغت شركات التأمين التكافلي وإعادة التكافل حوالي 353 مؤسسة تكافل بما في ذلك نوافذ إعادة التكافل والتكافل تقدم منتجات وخدمات تكافلية على مستوى العالم، حيث إنخفضت حصة صناعة التكافل من إجمال أصول الصناعة المالية الإسلامية بشكل هامشي إلى 1.1 % حوالي بقيمة 27 مليار دولار، ومع ذلك نمت مساهمات التكافل العالمية بنسبة مقدارها 3.2 % في سنة 2018م[11].

ج-/ الأسواق المالية الإسلامية: تعرف الأسواق المالية الإسلامية على أنها:" الإطار أو المجال الذي يتم من خلاله نقل الفوائض النقدية من الوحدات المدخلة الراغبة في التوظيف اللاربوي لمدخراتها، إلى الوحدات المستثمرة الباحثة عن التمويل اللاربوي لمشاريعها، فهي سوق تقوم على الإلتزام الشرعي في جميع هيئاتها ومؤسساتها وتعاملاتها وصفقاتها وأدواتها المتداولة فيها"[12].

حيث تعتبر الصكوك الإسلامية أهم الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بديلا عن السندات التي تعتبر قرضا بفائدة، حيث تعتبر الصكوك الإسلامية البديل الشرعي الذي يتم التعامل به السوق المالي الإسلامي، حيث تبلغ حصة الصكوك الإسلامية 22.1% من إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية حوالي بقيمة 543 مليار دولار[13].

---

[10] المعيار الشرعي رقم 26 المتعلق بالتأمين الإسلامي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010، ص 364.

[11] تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2020، مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

[12] شافية كتاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية- دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية-، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014، ص10.

[13] تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2020، مرجع سابق.

د-/ صناديق الإستثمار الإسلامية: "هي مؤسسات مالية تقوم بالإستثمار الجماعي للأوراق المالية عن طريق تجميع المدخرات من عدد كبير من المستثمرين، وإستثمارها في شراء وبيع الأوراق المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وبواسطة إدارة محترفة، بهدف تحقيق منفعة لمؤسسيها وللمستثمرين، وللاقتصاد القومي ككل"[14].

بلغت إجمالي أصول صناديق الإستثمار الإسلامية 4.2% من إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية حوالي بقيمة 102 مليار دولار، حيث سجلت الصناديق الإسلامية أيضًا نموًا ملحوظًا مقداره 29.8٪ من حيث القيمة الإجمالية للموجودات الخاضعة للإدارة في سنة 2019م ، في حين انتعشت أسواق الأسهم الإسلامية أيضًا في سنة 2019م ، مسجلة أقوى أداء لها منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2009[15].

الجدول رقم (01): يوضح توزيع أصول الصناعة المالية الإسلامية في العالم.

القطاع	نسبته	حجمه	عدد المؤسسات	عدد الدول
المصارف الإسلامية	%72.4	1.7 تريلون دولار	505	69
الصكوك الإسلامية	%22.1	543 مليار دولار	2590	25
صناديق الإستثمار الإسلامية	%4.2	102 مليار دولار	1410	28
شركات التأمين التكافلي	%1.1	27 مليار دولار	353	47

المصدر: تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2020

[14] أشرف محمد دوابه، صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام، الطبعة الثانية، 2006، ص49.

[15] تقرير أستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2020،مرجع سابق.

2-/ المؤسسات المالية الإسلامية التضامنية(الغير ربحية):وتتضمن مؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف.

أ-/ مؤسسة الزكاة: يقصد بمؤسسات الزكاة بأنها كيانات قانونية تحت إشراف الدولة تتولى جمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها مختلفة، وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فالزكاة فريضة شرعية وتنظيم اجتماعي واقتصادي تتولى شؤونه الدولة عبر جهات جهاز مختص أو عبر صندوق في البنوك الإسلامية[16] .

ومؤسسة الزكاة تجسد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية معاني الأخوة والتكافل والتعاون، فهي من ناحية مشاركة مالية من الأغنياء في تلبية الحاجيات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية لأولئك الذين لا يستطيعون مساعدة أنفسهم بسبب لا سيطرة لهم عليه، وهي من ناحية أخرى تساهم في تحرير جزء مهم من موارد من الميزانيات العامة للحكومات المعاصرة، التي كانت تستخدم في نفس مصارف الزكاة مثل كثير من الخدمات الاجتماعية.كما يلعب التمويل الزكوي دورا حيويا في تحسين القدرة الشرائية للفقراء والفئات الضعيفة من محدودي الدخل، وفي تقوية القطاع الثالث في الدولة وهو التضامن الاجتماعي، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي، والاستقرار السياسي، كونها تعمل على إعادة توزيع الدخل بصفة مستمرة حيث تمثل تيارا نقديا دائم التدفق بين من يملكون ومن لا يملكون، مما يجنب البلاد مخاطر اقتصادية واجتماعية[17].

ب-/ مؤسسة الأوقاف :

يقصد بالوقف حبس العين عن تمليكها من أفراد المجتمع والتصدق بالمنفعة بجعلها لجهة من جهات الخير،فالوقف أداة لتوزيع الثروة مما يؤدي إلى تشكيل نوع ثالث من الملكية، وهو الملكية الوقفية،وهي ملكية مشتركة للموقوف عليهم أو من أجل إشباع حاجاتهم،وهب بذلك تختلف عن الملكيتين الخاصة والعامة.وتساهم مؤسسة الأوقاف في وقف الموارد الخاصة لإنتاج سلع

[16] محمد زيدان، غالمي زهيرة، تفعيل مؤسسة الزكاة ودورها في النهوض بالتنمية الاقتصادية- مع الإشارة إلى صندوق الزكاة الجزائري-، مجلة أبعاد إقتصادية، العدد06-2016، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، ص 97.

[17] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص 84

وخدمات ذات استهلاك جماعي، كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل وتشييد المؤسسات الحاضنة لها، وهي بذلك تلعب دورا هاما في تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية للموقوف عليهم، وتطويرها في عدة مجالات مما يحقق العدالة الاجتماعية في المجتمعات ويحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ولاشك أن هذه المجالات تستقطع جزءا هاما من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وأن قيام مؤسسة الوقف سوف يدعم القطاع التضامني ويساهم في تحرير إيرادات أخرى تشارك في التمويل والتنمية أو تسديد المديونية العامة الداخلية والخارجية[18].

المحور الثاني: واقع وأفاق النظام المالي الإسلامي في الجزائر

أولا: النظام المالي الجزائري:

يتشكل النظام المالي في الجزائر كغيره من الأنظمة المالية في العالم من المؤسسات البنكية والمالية،شركات التأمين، بورصة الجزائر، كما تتضمن المؤسسات البنكية والمالية كل من: البنك المركزي وهو مايعرف – ببنك الجزائر– ، وكذا البنوك الغمومية والخاصة وفروع بعض البنوك الأجنبية، بالإضافة إلى المؤسسات المالية ، حيث يتميز النظام البنكي في الجزائر بسيطرة البنوك العمومية على حوالي 90% من إجمالي الأصول البنكية.

1-/ النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإسلامية:

يقع على رأس الجهاز المصرفي في الجزائر – بنك الجزائر– ، ويضم كل من الإدارة العامة، مجلس النقد والقرض، اللجنة المصرفية، بالإضافة مجموعة متنوعة من المؤسسات النقدية والمالية سواء العمومية والخاصة، حيث يتشكل النظام المصرفي الجزائري من 29 بنك ومؤسسة مالية[19].

الجدول رقم 02 : يوضح هيكل النظام المصرفي الجزائري

[18] جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق، مرجع سابق، ص 85.

[19] عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي الواقع والتحديات والأفاق، إصدارات صندوق النقد العربي، العدد01-2020، ص 24.

نوع المؤسسة المالية	عامة	خاصة	الإجمالي
المؤسسات البنكية	**06**	**14**	**20**
المؤسسات المالية	**02**	**1**	**03**
شركات تأجير	**03**	**02**	**05**
التعاضدية	**01**	**0**	**01**
الإجمالي	**12**	**17**	**29**

المصدر: **عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي الواقع والتحديات والأفاق، إصدارات صندوق النقد العربي، العدد01-2020، ص25.**

أ-/ التشريعات القانونية للصيرفة الإسلامية في الجزائر:

- النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية: أصدر بنك الجزائر نظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018م، والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية من طرف المصارف والمؤسسات المالية التقليدية، حيث يعتبر أول إطار قانوني وتنظيمي خاص بالمعاملات البنكية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث: تعد عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة التشاركية، كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التني تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الآمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بقانون النقد والقرض، المعدل والمتمم، والمتملثة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والإستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم، وكذا الودائع في حسابات الإستثمار ، ويتعين على البنك أو المؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات مالية تشاركية التقدم بطلب الترخيص المسبق من بنك الجزائر منها: بطاقة وصفية للمنتج، رأي مسؤول المطابقة للمصرف أو المؤسسات المالية، الإجراء الواجب إتباعه لضمان الإستقلالية المالية والإدارية لشباك المالية التشاركية عن بقية أنشطة البنك أو المؤسسة المالية، كما يتعين على البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة وبعد حصولها على ترخيص مسبق من طرف بنك الجزائر الحصول على

شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة الإسلامية من طرف هيئة وطنية شرعية مؤهلة ولكن من بين المؤخذات على هذا القانون أنه لم يوضح الهيئة الشرعية التي تمنح المطابقة الشرعية والجهة القانونية التابعة لها، كما أن نظام 18-02 للأسف الشديد لم يفعل منذ أصدراه حتى تم إصدار النظام 20-02 الذي ألغى النظام 18- 02[20].

- النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية : أصدر بنك الجزائر بتاريخ 15 مارس 2020م، صدر نظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي ألغى النظام 18-02 ، كما أتاح نظام 20-02 للبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبابيك للصيرفة الإسلامية، واشترط أن يكون الشباك مستقلا من الناحيتين المالية والمحاسبية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما يجب أن تكون حسابات عملاء الشباك مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للعملاء [21].

كما حددت المادة 04 من النظام العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات الأتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار، حيث عرف النظام 20-02، كل من المنتجات المالية التي سبق ذكرها عكس النظام 18-02 الذي لم يعطي لها توصيف أو تعريف محدد.

بالإضافة إلى أن النظام 20-02 قد إشترط على البنوك والمؤسسات المالية وضع هيئة رقابة شرعية على مستواها حتى تدقق المنتجات المعروضة الذي تقدمها على أن تكون مطابقة لأحكام الشرعية الإسلامية ، وعلى المستوى المركزي إشترطت على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحصل على المطابقة الشرعية من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى .

ب-/ البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في الجزائر:

[20] عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، مرجع سابق، ص 29-31.

[21] عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، مرجع سابق ، ص 32.

- بنك البركة الجزائري: بعد صدور قانون النقد والقرض 90- 10 سنة 1990 تأسس بنك البركة الجزائري برأس مال مختلط (عام وخاص) برأ مال 500.000.000دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر سنة 1991م، أما فيما يخص المساهمون في التأسيس هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية(الجزائري) ومجموعة البركة المصرفية(البحرينية)، وذلك في إطار الأمر 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003،فالبنك له الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات[22].
- مصرف السلام: مصرف السلام-الجزائر- بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجين تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008م، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، حيث يقدم مصرف السلام مجموعة معتبرة من صيغ التمويل والادخار_المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الإستصناع، السلم، البيع بالتقسط، حسابات التوفير -أمنيتي-، حسابات الاستثمار) بالإضافة إلى تقديم مختلف الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية[23].
- البنك الوطني الجزائري- BNA- : تحصل البنك الوطني الجزائري على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية من بنك الجزائر في يوم الخميس 30 جويلية 2020م، حيث يطرح البنك مجموعة ثرية من صيغ التمويل(مرابحة السيارات، المرابحة العقارية، مرابحة التجهيزات، الإجارة) وصيغ الإدخار(حساب التوفير الإسلامي ، حساب التوفير الإسلامي للشباب، حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد)، الموافقة لتعاليم الشريعة

[22] الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري ،يوم 18- 10-2021، على الساعة 18:00.
https://www.albaraka-bank.com

[23] موقع مصرف السلام الجزائر، بتاريخ 18-10-2021 على الساعة 20:00
https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html

الإسلامية والمصادق عليها من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية[24].

- ❖ القرض الشعبي الجزائري– CPA–: إنطلق القرض الشعبي الجزائري في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في 25 أكتوبر 2020م ، وذلك بتدشين أول نافذة لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية على مستوى وكالة واد حيدرة " 174" حيث طرح البنك مجموعة من صيغ التمويل والادخار (مرابحة السيارات، مرابحة التجهيزات، المرابحة العقارية، حساب جاري إسلامي، وحساب الصك الإسلامي) ،حيث يوجد حوالي 100 نافذة إسلامية لتسويق منجات الصيرفة الإسلامية على مستوى وكالات القرض الشعبي الجزائري على مستوى الوطن[25].
- ❖ الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط– CNEP– : إفتتح الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–كناب– أول وكالة متخصصة في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يوم 01 ديسمبر 2020م، حيث يقدم الصندوق مجموعة من صيغ التمويل والادخار(الإجارة التمليكية، حساب الجاري الإسلامي، حساب الصك الإسلامي)، حيث يوجد وكالة متخصصة لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية على مستوى الوطني ووكالة سطاوالي بالجزائر العاصمة مخصصة بالكامل لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية[26].
- ❖ بنك الفلاحة والتنمية الريفية– BADR– : أطلق بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بدر– في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في 04 ماي 2021 عبر شباك مخصص لها تحت شعار: قيم ومبادئ، حيث يقدم البنك مجموعة من صيغ التمويل والادخار حوالي

---

[24] موقع البنك الوطني الجزائري ، بتاريخ 18–10–2021، على الساعة 20:30.
https://www.bna.dz/ar/

[25] موقع القرض الشعبي الجزائري، بتاريخ 18–10–2021 على الساعة: 20:45
https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/

[26] موقع الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–كناب– بتاريخ 19–10–2021 على الساعة: 10:00.
https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/

14 منتج(المرابحة للعتاد المهني، المرابحة للأشغال، المرابحة لوسائل النقل، المرابحة للصادرات، المرابحة للصفقات العمومية، المرابحة للإنتاج الفلاحي، المرابحة للمواد الأولية، المرابحة غلتي، دفاتر إدخار إسلامية: دفتر توفير إسلامي بدون عائد، دفتر إدخار إسلامي استثماري منتج للأرباح، دفتر توفير إسلامي أشبال، دفتر ادخار اسلامي استثماري فلاح منتج للأرباح)، منشرة عبر حوالي 30 شباك عبر مختلف وكالات البنك على المستوى الوطني[27].

ج-/ التشريعات القانونية للتأمين التكافلي في الجزائر:

تضمن قانون المالية 2020م مادة قانونية متممة للمادة 103 (المادة 203 مكرر) من الأمر 95-07 تسمح لشركات التأمين التجاري بإعتماد التأمين التكافلي، ونص المادة كمايلي: يمكن لشركات التأمين كذلك إجراء معاملات تأمين على شكل تكافل" وعرفت المادة نظام التأمين التكافلي بشكل عام[28].

في 23 فيفري 2021م صدر المرسوم التنفيذي رقم 21-81 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي والذي وضح بشكل تفصيلي نظام التأمين التكافلي العائلي والعام ومختلف الأليات والنماذج التي تمارسها شركات التأمين التكافلي(الوكالة ، المضاربة، النموذج المختلط بين الوكالة والمضاربة) [29]، بالإضافة إلى أنه منح لشركات التأمين التجاري الحق في فتح نوافذ لتسويق منتجات التأمين التكافلي شرط مراعاة الشروط التنظيمية والفنية والشرعية خاصة ماتعلق بالفصل المحاسبي والفني ، إلا أنه لم يحدد الهيئة الرقابية الشرعية الوطنية على شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين في الجزائر.

---

[27] موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية،بتاريخ 19-10-2021، على الساعة 10:30.
https://badrbanque.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d8%b1%d9%81%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a%d8%a

[28] عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، مرجع سابق ، ص 40.

[29] المرسوم التنفيذي 21-81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 25 فبراير سنة 2021، يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي.

د-/ شركات التأمين التكافلي في الجزائر:

شركة التأمين التكافلي "سلامة" : تحصلت شركة سلامة للتأمينات على إعتمادها من وزارة المالية سنة 2006م، هي إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين-إياك- الإمارتية ومقرها السعودية، وتعتبر حاليا الشركة الوحيدة من بين شركات التأمين الموجودة في السوق الجزائرية التي تنفرد بعرض خدمات التأمين التكافلي وفي المقابل نجحت الشركة في تحقيق نتائج إيجابية إستحواذ 03% من سوق التأمينات في الجزائر[30].

و-/ الأسواق المالية الإسلامية في الجزائر

يعتبر السوق المالي في الجزائر محدودا كثيرا وغير فعال ومن أضعف الأسواق المالية العربية بسبب محددودية عدد الشركات المدرجة فيه وقلة التعاملات والتداولات فيه، وبخصوص الصكوك الإسلامية لحد الأن لم يصدر ولا مرسوم تنفيذي أو قانون ينظم عمليات إصدار وتداول الصكوك في بورصة الجزائر، حيث ورد في مخطط عمل الحكومة 2021 على ضرورة إعادة تنشيط بورصة الجزائر، من خلال تطوير منتجات تتماشى مع راهن الظرف الاقتصادي ومن بينها إصدار الصكوك[31].

ثانيا: -/ المالية التضامنية في الجزائر:

وتضم كل صندوق الزكاة ومؤسسة الأوقاف والجمعيات الخيرية الوطنية والمحلية في الجزائر، حيث يخضع صندوق الزكاة لوصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف حيث تهدف الوزارة الوصية على تعزيز مكانة الزكاة كأداة هامة للقضاء ومحاصرة الفقر والبطالة، وتعزيز نبادئ التمويل التضامني في المجتمع الجزائري، حيث يتشكل صندوق الزكاة من ثلاث مستويات تنظيمية هي :

[30] دراعو عز الدين، حامني بوحفص، نحو تطبيق نظام مالي إسلامي -دراسة حالة الجزائر-مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد03 مكرر، الجزء الأول، 2019، ص 400.

[31] مخطط عمل الحكومة لسنة 2021، ص 23.

اللجنة القاعدية ، اللجنة الولائية، اللجنة الوطنية، حيث أنشأت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف صندوق الزكاة سنة 2002م[32].

أما بخصوص مؤسسة الأوقاف فهي تخضع كذلك لوصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، حيث تساهم في تعزيز التمويل التضامني الخيري والذي يقوم على الربحية المشتركة لجميع فئات المجتمع، ويتم وبصفة دائمة تحيين الأملاك الوقفية في الجزائر وتدعيمها بالأطر القانونية، وفتح مجال تنمية استثمار الأملاك الوقفية سواء بتمويل ذاتي من حساب الأوقاف، أو بتمويل وطني عن طريق تحويل الأموال المجمعة إلى استثمارات منتجة بإستعمال مختلف أساليب التوظيف الحديثة[33].

يحدر الإشارة أنه تم صدور مرسوم تنفيذي رقم 21-179 في 03 ماي 2021م، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد قانونه الأساسي والذي عرف الديوان مايلي:" الديوان مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[34] .

حيث أعطى هذا المرسوم التنفيذي إستقلالية للقطاع التضامني(الزكاة-الوقف) في الجزائر، وطابع تجاري وإقتصادي إستثماري.

الجمعيات والمنظمات الخيرية: حيث تخضع لوصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالنسبة للجمعيات الوطنية، والجمعيات المحلية تخضع لوصاية مديريات شؤون التنظيم على مستوى الولايات، حيث تساهم بشكل كبير في تحقيق التكافل والتضامن من خلال مختلف المساعدات الإنسانية في مختلف المجالات والقطاعات، إلا أن المشكل لايوجد نصوص قانونية تسمح لها بممارسة الإستثمار في القطاع الخيري ومأسسته بشكل كبير.

ثالثا:/ الأفاق والتحديات المستقبلية للنظام المالي الإسلامي في الجزائر:

[32] دراعو عز الدين، حامني بوحفص،مرجع سابق، ص 401.

[33] المرجع نفسه، ص402.

[34] مرسوم تنفيذي رقم 21-179 مؤرخ في 21 رمضان عام 1442 الموافق 03 مايو سنة 2021، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد قانونه الأساسي.

إن النظام المالي الإسلامي في الجزائر يواجهه العديد من التحديات المستقبلية التي تسمح له بتطوير مختلف منظوماته المتعددة وأهمها مايلي:

1-/ ضرورة إستكمال النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالصيرفة الإسلامية خاصة مايتعلق بتعديل قانون النقد والقرض 90-10 وإضافة نصوص قانونية واضحة تشير وتعترف بمختلف منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بالإضافة إلى وضع الأطر التنظيمية للعلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي-بنك الجزائر- بما يتوافق خصوصية النظام المصرفي الإسلامي[35].

2-/ التأكد من أن منتجات الصيرفة الإسلامية التي يتم طرحها وتسويقها من قبل البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية متوافقة فعلا مع ضوابط الشريعة الإسلامية وليس مجرد منتجات تحاكي منتجات الصيرفة التقليدية[36].

3-/ العمل على وضع وإستكمال المؤسسات المالية الإسلامية على غرار الصكوك الإسلامية، وصناديق الإستثمار الإسلامية وذلك بوضع القوانين التشريعية المنظمة لكيفيات إنشاءها وممارسة عملها.

4-/ تطوير الإطار التنظيمي والمؤسساتي لمؤسسات النظام المالي الإسلامي في الجزائر.

5-/ تهيئة البيئة الإقتصادية التي تتعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية وتوفير خصوصية في التعامل تتلائم مع خصوصية وطبيعة عمل النظام المالي الإسلامي بما يحقق تكافؤ الفرص مع نظيرها المؤسسات المالية التقليدية[37].

6-/ العمل على تكوين وتأهيل اليد العاملة في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال تنظيم دورات تكوينية وتأهيلية في منتجات المالية الإسلامية.

---

[35] عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، مرجع سابق، ص 42

[36] عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، مرجع سابق ، ص 43

[37] صالح صالحي، الأسس المتكاملة لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الإقتصاد الجزائري، مقال مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04 / العدد 02 ديسمبر 2019، ص 26

7-/ تعميم تخصصي الإقتصاد الإسلامي والمالية والبنوك الإسلامية في مختلف كليات ومعاهد العلوم الإقتصادية وإدراج مقياس النظام المالي الإسلامي في التخصصات الإقتصادية بصفة عامة[38].

8-/العمل على نشر الوعي المجتمعي بمنتجات المالية الإسلامية وأثرها على الفرد والأسرة والمجتمع في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

[38] المرجع نفسه، ص 28

الخاتمة: من خلال هذه الدراسة الذي تناولت واقع وأفاق النظام المالي الإسلامي في الجزائر والتي أفرزت إلى أن النظام المالي الإسلامي في الجزائر بدأ السلطات الرسمية في توطينه من خلال المراسيم والقوانين والقرارات الأخيرة، وقد أصبح أمرا واقعا وبدأ يستحوذ على حصص كبيرة من السوق المالية والمصرفية في الجزائر، وقد إستخلص جملة من النتائج والتوصيات والتي يمكن تلخصيها في النقاط التالية:

1-/ النظام المالي الإسلامي هو النظام البديل عن نظام الفائدة الذي يجمع أساسا بين عملتي الادخار والاستثمار ويتشارك جميع أطرافه في المخاطرة ومن خلال الإلتزام بضوابط الشريعة الإسلامية، مما يحقق الكفاءة في تخصيص واستخدام الموارد المالية المتاحة.

2-/ النظام المالي الإسلامي يتشكل أساس من جانبين الأول: الربحي والتي تتوزع في إطاره نتائج العملية الاستثمارية بشكل عادل على الأطراف المشاركة فيها، والثاني الغير ربحي(التضامني) والذي لايهدف لتحقيق الربح بل الغرض منه تحقيق التعاون والتكافل الإجتماعي وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وتقوم الزكاة والأوقاف بهذا الشق.

3-/ بداية توطين النظام المالي الإسلامي في الجزائر وذلك من خلال وضع مختلف التشريعات والقوانين المتعلقة أساسا الصيرفة الإسلامية، التأمين التكافلي، الديوان الوطني للأوقاف والزكاة.

4-/ التأخر في إستكمال القوانين لبعض المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر على غرار الصكوك الإسلامية، وصناديق الإستثمار الإسلامية وذلك بوضع القوانين التشريعية المنظمة لكيفيات إنشاءها وممارسة عملها.

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم العديد من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها تطوير النظام المالي الإسلامي في الجزائر:

1-/ العمل مع الجهات المختصة والمسؤولة في الجزائر ودعوتها إلى إرساء التشريعات الملائمة لمكونات الصناعة المالية الإسلامية. لإستكمال البيئة القانونية والتنظيمية والمحاسبية والضريبية لمؤسسات النظام المالي الإسلامي في الجزائر.

2-/ على المصارف الإسلامية في الجزائر إحداث توازن في استخداماتها والدخول في عقود المشاركات والتوجه نحو الاستثمار الحقيقي، من أجل تحقيق الإستقرارالاقتصادي ، والتوزيع العادل للثروة بين مكونات المجتمع.

3-/ ضرورة الإسراع في التطبيق الفعلي في ممارسة التأمين التكافلي ووضع آليات التكامل المؤسساتي بينها وبين المصارف الإسلامية.

4-/ العمل على التكوين الجامعي وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية في المجالات ذات الصلة بمكونات الصناعة المالية الإسلامية.

قائمة المراجع والمصادر:

1/ أحمد طه العجلوني، مقمة في نظرية التمويل الإسلامي وأدواته،- مدخل مالي معاصر-، جامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية.
2/ صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، 2001.

3/ جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق (الطريق الثالث)، مركز الإعلام العربي،الجيزة، مصر، الطبعة الأولى، 2000 .
4/ غسان محمود إبراهيم و منذر القحف، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000.
5/ عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس،عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013م.
6/ موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل استرايجي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سكيكدة، الجزائر ،2013.
7/ محمد عثمان شبير، المدخل إلى فقه المعاملات المالية (المال /الملكية/ العقد)، دار النفائس، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2010م.
8/ شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية مقارنة-، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
9/ شافية كتاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية- دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية-، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.
10/ المعيار الشرعي رقم 26 المتعلق بالتأمين الإسلامي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010.
11/ أشرف محمد دوابه، صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام، الطبعة الثانية، 2006.
12/ محمد زيدان، غالمي زهيرة، تفعيل مؤسسة الزكاة ودورها في النهوض بالتنمية الاقتصادية- مع الإشارة إلى صندوق الزكاة الجزائري-، مجلة أبعاد إقتصادية، العدد06-2016، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة بومرداس

13/ عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي الواقع والتحديات والأفاق، إصدارات صندوق النقد العربي، العدد01-2020

14/ دراعو عز الدين، حامني بوحفص، نحو تطبيق نظام مالي إسلامي –دراسة حالة الجزائر– مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد03 مكرر، الجزء الأول، 2019

15/ صالح صالحي، الأسس المتكاملة لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الإقتصاد الجزائري، مقال مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04 / العدد 02 ديسمبر 2019، ص 26

16/ المرسوم التنفيذي 21-81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 25 فبراير سنة 2021، يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي.

17/ مرسوم تنفيذي رقم 21-179 مؤرخ في 21 رمضان عام 1442 الموافق 03 مايو سنة 2021، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد قانونه الأساسي.

18/ تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2020، مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

19/ الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري.
https://www.albaraka-bank.com

20/ موقع مصرف السلام الجزائر
https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html

21/ موقع البنك الوطني الجزائري ،
/https://www.bna.dz/ar

22/ موقع القرض الشعبي الجزائري
/https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar

23/ موقع الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-كناب-
/https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar

24/ موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية

https://badrbanque.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d8%b1%

d9%81%d8%a9-
%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a
%d8%a